

**التقرير الشهري حول  
الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات  
في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية  
تشرين أول 2008**

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال شهر تشرين أول من العام 2008.

وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات خلال شهر تشرين أول إلى النتائج التالية:

- 1- استمرار وتزايد حالات الاحتجاز التعسفي للأشخاص دون مراعاة أحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، حيث طالت تلك الحالات أشخاصاً في قطاع غزة والضفة الغربية.
- 2- تأكيد حكم الإعدام على أربعة من المتهمين الجنائيين في قطاع غزة.
- 3- استمرار سوء معاملة وتعذيب الموقوفين لدى وزارة الداخلية في الحكومة المقالة والأجهزة الأمنية في الضفة الغربية.
- 4- فصل العشرات من العاملين في وزارة التربية والتعليم العالي في الضفة الغربية ممن تم تعيينهم في عهد الحكومة العاشرة.
- 5- استمرار حالات الوفاة في الأنفاق الواصلة بين الأراضي المصرية والأراضي الفلسطينية في قطاع غزة.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

**أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية:**

رصدت الهيئة وفاة (13) شخصاً في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال شهر تشرين أول جاءت على النحو التالي: (8) حالات وفاة في انهيارات أنفاق أو مباني نتيجة عدم اتخاذ إجراءات السلامة العامة، و(3) حالات وفاة في ظروف غامضة، وحالتي وفاة على خلفية شجارات عائلية. تفاصيل لتلك الحالات:

**1. حالات الوفاة على خلفية الشجارات والخلافات العائلية والنار والقتل الخطأ:**

توفي نتيجة تلك الشجارات والخلافات العائلية مواطنين اثنين، ووفقاً لرصد وتوثيق الهيئة  
ظهرت على النحو التالي:

- بتاريخ 2008/10/14 توفي المواطن أحمد محمد أبو حصيرة 20 عاماً من غزة، متأثراً  
بجراح أصيب بها بتاريخ 2008/10/13 بالقرب من منزله، وذلك خلال مشاجرة بين عائلتين  
من جيرانه.

- بتاريخ 2008/10/10 قُتل المواطن حسين صالح حسين عبد الله 29 عاماً من قرية  
جماعين، نتيجة إصابته بعدة طعنات بآلات حادة في شجار عائلي.

## 2- حالات الوفاة في ظروف غامضة:

رصدت الهيئة ثلاث حالات وفاة وهي:

- بتاريخ 2008/ 10/9 توفي المواطن جهاد شحده أبو شاب 23 عاماً من بني سهيلا،  
نتيجة إصابته بعيار ناري في الصدر قرب الشريط الحدودي مع مصر في منطقة حي السلام  
برفح.

- بتاريخ 2008/10/19 عُثر على جثة المواطن عادل فايز عرابي 30 عاماً من غزة، شرق  
مخيم البريج وعليها آثار عيار ناري بالرأس، وحسب معلومات الهيئة فإن المذكور قد اختفت  
آثاره منذ تاريخ 2008/10/12 بعد تلقيه اتصال هاتفي من أحد الأشخاص لمقابلته، وقد أبلغت  
عائلته الشرطة في حينه.

- بتاريخ 2008/10/26 توفي المواطن عبد الرحمن نعمان عيسه 37 عاماً، من قرية  
صانور بمحافظة جنين، نتيجة إصابته بأعيرة نارية، عُثر عليه متوفى في منطقة قريبة من  
قريته.

إلى جانب حالات الوفاة الناتجة عن الشجارات العائلية وحالات الوفاة في ظروف غامضة،  
رصدت الهيئة حوادث الأنفاق وما ترتب عليها من وفاة (8) مواطنين نتيجة لأسباب مختلفة،  
مثل السقوط من عل، الصعقة الكهربائية والاختناق نتيجة الانهيارات.

## 3. الحكم بالإعدام :

صدر خلال شهر تشرين أول قراراً بتأييد الحكم بالإعدام بحق أربعة أشخاص من غزة.  
وفقاً لتوثيق الهيئة، أيدت محكمة النقض بمدينة غزة بتاريخ 2008/10/29 الحكم بالإعدام  
شنعاً الصادر عن محكمة الاستئناف غزة بتاريخ 2005/5/14 بحق المتهمين كل من:

1- إيهاب دياب أبو العمرين 28 عاماً.

2- رامي سعيد جحا 28 عاماً.

3- عبد الفتاح محمد سمور 26 عاماً.

4- سعيد جميل زهد 22 عاماً.

تجدر الإشارة إلى أن الحكم بالإعدام صدر بحق ثلاثة منهم من قبل محكمة بداية غزة بتاريخ 2004/4/3، فيما تم الحكم على المتهم الرابع بالسجن المؤبد، نظراً لصغر سنه في حينه، غير أن محكمة الاستئناف عدلت العقوبة إلى الإعدام، وجميعهم أدينوا باغتصاب وقتل طفلة من غزة بتاريخ 2003/9/25.

#### 4- الإصابة نتيجة سوء استخدام السلاح

وقعت عدة حوادث نتيجة سوء استخدام السلاح، أدت إلى إصابة العديد من المواطنين، وهذه الحوادث وفقاً لرصد وتوثيق الهيئة كانت على النحو التالي:

بتاريخ 2008/10/22 أصيب ثلاثة مواطنين هم نائل إسماعيل البريم 31 عاماً، عبيده سالم فرحان 21 عاماً، احمد عيد أبو جامع 22 عاماً، وجميعهم من بني سهيلا، بعيارات نارية في أنحاء متفرقة من أجسادهم، بعد إطلاق النار عليهم النيران من أسلحة رشاشة أثناء سيرهم في شارع بني سهيلا المؤدي إلى حي الرنة، وذلك من قبل مسلحين كانوا يستقلون سيارات مدنية. يذكر أن المصابين جميعهم ينتمون لسرايا القدس - الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي.

#### 5. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة

تتظر الهيئة بخطورة بالغه إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين، بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تحريمها ومعاينة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة، فقد استمرت الهيئة خلال شهر تشرين أول والأشهر التي سبقتة في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواء العاملة في الضفة الغربية أو التابعة للسلطة القائمة في قطاع غزة.

ففي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال شهر تشرين أول (12) شكوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب، وجميعها مسجلة ضد وزارة الداخلية.

وفي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال ذات الشهر (25) شكوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب، موزعة على الأجهزة الأمنية المختلفة، جهاز الشرطة بأقسامه المختلفة، جهاز الأمن الوقائي، الاستخبارات العسكرية والمخابرات العامة.

## ثانياً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي:

لا زال الاعتداء على حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي في أراضي السلطة الوطنية مستمراً، سواءً في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، فقد تعددت صور وأشكال هذه الانتهاكات والتعديت، وكذلك منع تنظيم الاعتصامات والتجمعات السلمية ومنع الصحفيين من تغطيتها، إلى اعتقال عدد من الصحفيين، وفي هذا الصدد سجلت الهيئة خلال شهر تشرين أول من العام 2008 عدداً من الاعتداءات على الحريات الصحفية والتجمعات السلمية كان من أبرزها:

- لا تزال وزارة الداخلية في الحكومة المقالة بغزة منذ تاريخ 2008/7/28 وحتى تاريخ اليوم، تمنع صحيفتي الأيام والحياة الجديدة من التوزيع في قطاع غزة، وحسب الوزارة أن قرار المنع جاء نتيجة عدم الحيادية في تغطية حادثة التفجير على شاطئ غزة.

- بتاريخ 2008/10/16 اعتقلت قوة من الشرطة في غزة بصورة تعسفية كل من الصحفيين محمد أبو سيدو ومحمد الزعانين من وكالة راماتان، وباحث الهيئة مصطفى إبراهيم، وذلك أثناء تواجده في محيط جامعة الأزهر لمتابعة تطورات الأحداث في الجامعة.

- بتاريخ 2008/10/12 فجرأ داهمت قوة من جهاز الأمن الداخلي منازل الصحفيين: أكرم خالد اللوح، يوسف علي فياض، هاني أحمد إسماعيل، من دير البلح، وحسب معلومات الهيئة أنه تم تفتيش منازلهم والاستيلاء على مقتنيات خاصة بهم، وتم اعتقالهم في مركز التوقيف التابع للجهاز في سرايا بغزة، وذلك على خلفية عملهم الصحفي، ولا يزالوا معتقلين حتى إعداد هذا التقرير.

- بتاريخ 2008/10/21 وفي حوالي الساعة العاشرة صباحاً اقتحم جهاز المخابرات وأغلق إذاعة راديو الحرية في مدينة الخليل، وذلك بحجة نشر الإذاعة لخبر أحالة اللواء توفيق الطيراوي وقادة عسكريين آخرين على التقاعد، لبلوغهم سن التقاعد، حيث تم توقيف واحتجاز الصحفي محمود قنبيبي، كما وتم الاعتداء على احد الموظفين العاملين في الإذاعة بالضرب، ويدعى مهند الشريف وذلك أمام مبنى الإذاعة، حيث استمر إغلاق المحطة لمدة ساعة بعدها تم السماح للإذاعة بإعادة بثها من جديد.

- بتاريخ 2008/10/18 تم توقيف مراسل فضائية الأقصى الصحفي علاء الطيطي، وذلك من قبل جهاز الأمن الوقائي في الخليل، علماً انه تم توقيفه عدة مرات لدى الأجهزة خلال نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي.

بتاريخ 2008/10/14 تم توقيف الصحفي إياد شعبان سرور، والذي يعمل صحفياً في مركز يافا للإعلام، حيث اعتقل من قبل جهاز المخابرات العامة في الخليل دون معرفة التهمة المنسوبة له.

### ثالثاً: الاعتداء على الجمعيات

استمر الحال في قطاع غزة بخصوص الجمعيات على ما هو عليه في شهر 2008/7، رغم التطور البسيط، فقد بقيت أكثر من 100 جمعية وهيئة أهلية مغلقة، بقرار من وزير الداخلية في الحكومة المقالة، رغم إعلان الوزارة إعادة فتح عدد قليل منها، ولكن وفقاً لتوثيق الهيئة، تبين أن الوزارة لم تسلم المسؤولين عن تلك الجمعيات أي موجودات تخصهم، وعليه يستمر إغلاق عدد من تلك الجمعيات للشهر الثالث على التوالي. وفي الضفة الغربية لم يسجل خلال شهر تشرين ثاني أي اعتداء على الجمعيات.

### رابعاً: الاعتداءات على المؤسسات العامة، والأماكن العامة والخاصة:

رصدت الهيئة الحالات التالية من الاعتداء التالية على المؤسسات العامة والأماكن الخاصة والعامة:

- بتاريخ 2008/10/29 قام جهاز المخابرات العامة في مدينة الخليل بإغلاق مكتبة الهدى للكتب الدينية والقرطاسية، بعد أن تم إبلاغ الموظف بالمكتبة بقرار الإغلاق المذكور شفويًا، كما وقام جهاز المخابرات بمصادرة جهاز الحاسوب الخاص بالمكتبة دون تحرير محضر ضبط بالمواد المصادرة.

- بتاريخ 2008/10/29 قام أفراد من جهاز الاستخبارات الفلسطينية بمداومة منزل المواطن احمد إسماعيل منسي حوشية من بلدة يطا بمحافظة الخليل، وقاموا بتفتيش المنزل و مصادرة جهازي حاسوب ووثائق وأوراق رسمية وكواشين ملكية لأراضي وعقارات تخص العائلة دون تحرير محضر ضبط بالمواد المصادرة.

- بتاريخ 2008/10/14 قام عدد من الطلبة المنتمين للكتلة الإسلامية بالاعتداء على مباني جامعة الأزهر، فقد تم تحطيم بوابات مبنى رئاسة الجامعة، وتم اقتحام مكتب مجلس أمناء الجامعة وتحطيم محتوياته، ثم توجهوا إلى مكاتب عمداء الكليات وقاموا بتهديدهم، وقاموا بتوزيع بيان بعنوان " بيان الإنذار والإعذار رقم 3 " هوجم فيه مجلس عمداء الجامعة. وعلى أثر الأحداث تم تعليق الدراسة عدة أيام.

- بتاريخ 2008/10/16 قام عدد من طلاب الكتلة الإسلامية في جامعة الأزهر باقتحام بوابة الجامعة، وإلقاء قنابل صوتية داخل الحرم الجامعي، واعتلوا عدد من المباني، وقاموا بتخريب بعض محتوياتها، وحضرت الشرطة إلى المكان بعد اتصال من إدارة الجامعة، وقامت بإخلاء الطلبة.

**خامساً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة** ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي - الاعتقال على خلفية سياسية.

ما زالت الهيئة تنظر بخطورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية، وذلك دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، ما شكل نوعاً من حجب الحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيه الطبيعي (القضاء العادي)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني وقانون الإجراءات الجزائية نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري.

وفي هذا الصدد، تلقت الهيئة خلال شهر تشرين أول في قطاع غزة 91 شكوى من بينها (76 شكوى) ضد وزارة الداخلية في الحكومة المقالة، وقد ادعى المواطنون من خلال هذه الشكاوى قيام الأجهزة الأمنية، الأمن الداخلي أو الشرطة، باعتقالهم دون إتباع الإجراءات القانونية العادلة، أثناء عمليات الاعتقال، وفي مقدمتها الاعتقال دون مذكرة توقيف من جهة الاختصاص، أو دون صدور مذكرة تفتيش للمنازل، وكذلك عدم تسهيل زيارات لعائلات الموقوفين، خصوصاً لدى مركز توقيف جهاز الأمن الداخلي/ السرايا، المشتل، وعدم عرض الموقوفين على الجهات القضائية في الوقت المحدد قانوناً.

وتسجل الهيئة أنه وأثناء إعداد هذا التقرير تم الإعلان من قبل رئيس الحكومة المقالة بتاريخ 2008/10/30 انه قد صدر قرار بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين من قيادات حركة فتح بغزة، في خطوة تثمنها الهيئة، وتأمل إغلاق هذا الملف نهائياً وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية سياسية في الضفة الغربية وغزة.

أما في الضفة الغربية، فقد سجلت الهيئة خلال شهر تشرين أول من العام 2008، (304) شكاوى من بينها (145) شكوى تلقتها ضد الأجهزة الأمنية، يدعي في (96) شكوى منها أن الأجهزة الأمنية لم تراعي الإجراءات القانونية الصحيحة في اعتقالهم أو توقيفهم، بالمقارنة مع الشهر المنصرم فقد تلقت الهيئة، (204) شكاوى من بينها (116) شكوى تلقتها ضد الأجهزة

الأمنية، يدعي في (89) شكوى منها الأجهزة الأمنية لم تراعي الإجراءات القانونية الصحيحة في اعتقالهم أو توقيفهم.

**سادساً: التأخر في تنفيذ قرارات المحاكم (العدل العليا الفلسطينية):**

ما زالت الأجهزة الأمنية تماطل أو تتباطأ في الإفراج عن معتقلين أصدرت محكمة العدل العليا قرارات بالإفراج عنهم، لعدم قانونية إجراءات اعتقالهم كونهم مدنيين وعرضوا على هيئة القضاء العسكري، الجهة غير المختصة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد وبتاريخ 2008/10/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج الفوري عن المواطن **حاتم احمد جمال العواودة**، والموقوف في لدى جهاز المخابرات العامة في الخليل على ذمة هيئة القضاء العسكري، لعدم قانونية التوقيف وفقاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، حيث أن جهاز المخابرات لم يلتزم بقرار الإفراج معللاً ذلك بأنه تم الإفراج عنه وبنفس اليوم تم اعتقاله على قضية أخرى جديدة.

ما زال المواطن سامي رمضان عبد الرحيم مغاري من قلقيلية والمعتقل منذ تاريخ 2008/6/29، لدى جهاز المخابرات العامة رغم صدور قرار بتاريخ 2008/9/10، من محكمة العدل العليا بالإفراج عنه لعدم قانونية إجراءات التوقيف والاعتقال، ورغم مراسلة الهيئة الجهاز المذكور بضرورة الإفراج عنه، ولكن حتى تاريخه لم يتم الإفراج عنه.

**سابعاً : الحق بالإضراب:**

تؤكد الهيئة على أن الإضراب حق مكفول بموجب القانون، ولكن مع مراعاة ضمان تسيير المرافق العامة بانتظام، وقد رصدت الهيئة التالي:

- لا يزال إضراب المعلمين في قطاع غزة الذي بدأ بتاريخ 2008/8/24 سارياً، بعد أن أعلن الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين عن الإضراب عن العمل مدة خمسة أيام، احتجاجاً على إجراءات كانت قد اتخذتها وزارة التربية والتعليم في الحكومة المقالة بشأن تنقلات للمعلمين، وتنفيذاً لقرار الاتحاد العام امتنع عدد كبير من المعلمين في محافظات غزة عن التوجه إلى أماكن عملهم، وعلى أثر ذلك أعلنت الوزارة في غزة عن نيتها بمعاقبة منفذي الإضراب، وتم تعيين معلمين مساندين بدل المضربين، ولا تزال العملية التعليمية تعاني من نقص المعلمين الأساسيين وحسب معلومات الهيئة أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حول إنهاء الإضراب والعودة للعمل، كما تم الإعلان عن تمديد الإضراب حتى تاريخ 2008/10/7 من خلال مؤتمر صحفي عقده الأمين العام للاتحاد في رام الله بتاريخ 2008/9/22، وحسب

الأخير فإن الإضراب لن ينتهي حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول حقوق المعلمين، وإيقاف العقوبات التي تم اتخاذها بحقهم من قبل الوزارة في غزة.

- لا يزال الإضراب في قطاع الصحة في قطاع غزة والذي أعلن بتاريخ 2008/8/27 من نقابة المهن الطبية والصحية مع نقابة الموظفين العموميين، يبدأ من 2008/8/30 حتى 2008/9/2، مستمراً، وحسب معلومات الهيئة أن الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المقالة تمنع الأطباء المضربين من فتح عياداتهم الخاصة، في حين تقوم المباحث الطبية في الشرطة باستدعاء العاملين في وزارة الصحة من ممرضين وفنيين وعمال وكتبه، وإجبارهم على التوقيع على تعهد بالعودة للعمل.

**ثامناً: الفصل من الوظيفة العمومية (المعلمين/المعلمات المفصولين الذين تم تعيينهم في عهد حكومة حماس في العام 2006).**

تلقت الهيئة خلال شهر تشرين الثاني 2008 ما يزيد على 70 شكوى من مواطنين يعملون كمدرسين في مدارس الضفة الغربية، حيث يدعي المشتكون أنه تم فصلهم بقرار من وزيرة التربية والتعليم العالي بدعوى عدم موافقة أو عدم توصية من جهات غير مخولة قانوناً بتلك المهمة، وفي ذلك تعتبر الهيئة أن ذلك الإجراء مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاك لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة.